

عبد ذلك فلا تخلم حتى تنكح زوجها الا ان نزلت بالمدخول بها مشهلا قدوة

اذا طلق الموكول قبل الدخول بها ثلاثا انحلت من غير حمل **طلاق الموكول** فانه

ثلاث الدخول بها من غير حمل المدخول بها كما تجوز عند وجوده وقاية ومن طلق

ثلاثا في بكرة واحدة وقد دخل بها او لم يدخل بها ذلك وصح عليه **مستحل الاحكام**

وذكر في الموكول رجل قال لاسرته الطلاق عليك لا يقع الطلاق الا من يريد الايتام

لان هذا اللفظ لا يستعمل الناس للايتام لسان الحكم **وان عني بالطلاق** الشائنة

والثالثة الاحبار صدق بزواتيه **طلاق الفلأ**

الفار لا يكون فالا لا يجزيه فضلا احد ما ان يطلق امرأته المدخول بها والثالثة ان يطلقها

خللا باثنا والثالثة ان يطلقها في مرضه الذي مات فيه والراجح ان يموت قبل ان يقضى عدته

والخاص ان لا يكون فيها ايضا المات فاذا طلق الرجل امرأته مع هذه الحفلة فان المات

بكرة ولا ينفقه ما قبل ان يمتري من طلاقها شرح بن وهبان صرح **وعدا امرأت النكاح**

ببدا الاجلية في البائس وعدة الوفاة في الرجعي وهي اذا طلقها وهو بريء فورثت وهي

العدة وقال ابو ايوب سفيان عدتها ثلاث حبس في البائس لان النكاح انقطع بالطلاق في

العدة بالحبس الذي يترتب في الارث ما بيننا لا في بقية العدة ويجوز ان يجمع في الشك في

مك كل وجه ولما ادبني في حق الارث فلا يبقى في حق العدة اولى لان العدة ما يحتمل

فيها فتمت بعد الاكلية اختيار شرح المختار **وفيه** وما باه زوجته في مرضه ثم ماتت

ان كانت في العدة وان انقضت عدتها لم تترك واجملها الزوجية في مرضه في حق العدة

بعض المارث عتقا فان طلق يكون من اجملها في وجوب العدة في هذا الضمير في حق العدة

مادامت العدة في الطلاق الرجعي ومقتدا لبقا الزوجية مبدأ ففصل العدة ان لم يبق في

اشه ولا يحكم اختيار شرح المختار **من خالف** حاله الهلاك من غير وعينه بان اضمن

مره من غير عتق مائة مصالحة خلع البيت هو الصريح لبعض الفقهاء عن ابائنا الى محمد وفي

السوق عن اليرقان المسمى وعجز السوق عن اليرقان الى كارة وفي جمعها ان يفرق بين

دخله كما في البنزلية ومفادها انها لو فديت عن حق الطبع وعيتموه السطح لم تكن من

قال في النهرو وهو الظاهر **قلت** وفي بخره وصدايا الجبا المضى المبيع لصلاته فاعد

والفقد والخلع والمسلك اذا تقارول ولم يعتمد في الفرائض كالصحيح وزعم شرح حديث

سنة انتهى **وفي القنية** المفلوج والمسلول والمقعد ما دام يزداد كالمريض في

المدخول بها اذا طلقها زوجها ثلاثا على ان يقر بغير الطلاق الاول في

محل والثاني والثالث في عدتها ووقع الثلاث فلا تحل له الا بالتحليل وفي غير ذلك

بها ووقع الاول في حمل والثاني والثالث بلا حمل فلا يقع الا واحدة وكل لم يعتمد

بلا تحليل حسرت **اخر** ان طلق امرأته منذ سنة ان كان بته في الاستناد او قلت

لا ادري يقع الطلاق من وقت الاقرار وان صدقته من وقت الاستناد على ما ذهب

عبد ذلك فلا تخلم حتى تنكح زوجها الا ان نزلت بالمدخول بها مشهلا قدوة

اذا طلق الموكول قبل الدخول بها ثلاثا انحلت من غير حمل **طلاق الموكول** فانه

ثلاث الدخول بها من غير حمل المدخول بها كما تجوز عند وجوده وقاية ومن طلق

ثلاثا في بكرة واحدة وقد دخل بها او لم يدخل بها ذلك وصح عليه **مستحل الاحكام**

وذكر في الموكول رجل قال لاسرته الطلاق عليك لا يقع الطلاق الا من يريد الايتام

لان هذا اللفظ لا يستعمل الناس للايتام لسان الحكم **وان عني بالطلاق** الشائنة

والثالثة الاحبار صدق بزواتيه **طلاق الفلأ**

الفار لا يكون فالا لا يجزيه فضلا احد ما ان يطلق امرأته المدخول بها والثالثة ان يطلقها

خللا باثنا والثالثة ان يطلقها في مرضه الذي مات فيه والراجح ان يموت قبل ان يقضى عدته

والخاص ان لا يكون فيها ايضا المات فاذا طلق الرجل امرأته مع هذه الحفلة فان المات

بكرة ولا ينفقه ما قبل ان يمتري من طلاقها شرح بن وهبان صرح **وعدا امرأت النكاح**

ببدا الاجلية في البائس وعدة الوفاة في الرجعي وهي اذا طلقها وهو بريء فورثت وهي

العدة وقال ابو ايوب سفيان عدتها ثلاث حبس في البائس لان النكاح انقطع بالطلاق في

العدة بالحبس الذي يترتب في الارث ما بيننا لا في بقية العدة ويجوز ان يجمع في الشك في

مك كل وجه ولما ادبني في حق الارث فلا يبقى في حق العدة اولى لان العدة ما يحتمل

فيها فتمت بعد الاكلية اختيار شرح المختار **وفيه** وما باه زوجته في مرضه ثم ماتت

ان كانت في العدة وان انقضت عدتها لم تترك واجملها الزوجية في مرضه في حق العدة

بعض المارث عتقا فان طلق يكون من اجملها في وجوب العدة في هذا الضمير في حق العدة

مادامت العدة في الطلاق الرجعي ومقتدا لبقا الزوجية مبدأ ففصل العدة ان لم يبق في

اشه ولا يحكم اختيار شرح المختار **من خالف** حاله الهلاك من غير وعينه بان اضمن

مره من غير عتق مائة مصالحة خلع البيت هو الصريح لبعض الفقهاء عن ابائنا الى محمد وفي

السوق عن اليرقان المسمى وعجز السوق عن اليرقان الى كارة وفي جمعها ان يفرق بين

دخله كما في البنزلية ومفادها انها لو فديت عن حق الطبع وعيتموه السطح لم تكن من

قال في النهرو وهو الظاهر **قلت** وفي بخره وصدايا الجبا المضى المبيع لصلاته فاعد

والفقد والخلع والمسلك اذا تقارول ولم يعتمد في الفرائض كالصحيح وزعم شرح حديث

سنة انتهى **وفي القنية** المفلوج والمسلول والمقعد ما دام يزداد كالمريض في

المدخول بها اذا طلقها زوجها ثلاثا على ان يقر بغير الطلاق الاول في

محل والثاني والثالث في عدتها ووقع الثلاث فلا تحل له الا بالتحليل وفي غير ذلك

بها ووقع الاول في حمل والثاني والثالث بلا حمل فلا يقع الا واحدة وكل لم يعتمد

بلا تحليل حسرت **اخر** ان طلق امرأته منذ سنة ان كان بته في الاستناد او قلت

لا ادري يقع الطلاق من وقت الاقرار وان صدقته من وقت الاستناد على ما ذهب

مطلقات النكاح ما اذن  
المدخول بها

مطلقات النكاح ما اذن  
المدخول بها